

التقرير السنوي 2012



الأداء برؤية
استراتيجية

إستراتيجية
STRATEGIA
Investment Company - شركة استثمار

التقرير السنوي 2012



ص.ب ١٣٤٦ دسمان ١٥٤٦٤ الكويت

تلفون : ٢٢٢٥١٢٠٠ (٩٦٥)

فاكس: ٢٢٢٥١٢٠٣/٤ (٩٦٥)

Email: info@strategia.com.kw

Website: www.strategia.com.kw

مكتب أمريكا :

Strategia Investors, Inc.

107 John Street,

Southport, CT 06890 USA

Office: 203.292.9797

Fax: 203.292.9798

حضرة صاحب السمو
الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو
الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



سمو
الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء





الصفحة

المحتويات

8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
11	أعضاء مجلس الإدارة
12	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
14	بيان المركز المالي المجمع
15	بيان الدخل المجمع
16	بيان الدخل الشامل المجمع
17	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
18	بيان التدفقات النقدية المجمع
19	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الأعزاء،

أتشرف مع السادة أعضاء مجلس الإدارة بأن أقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية للشركة، عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

نظرة إلى الوراء

غلبت على نشاط السنة الماضية بطء الحركة ومحاولة التعافي واستئناف نشاط الشركة الطبيعي وذلك عقب سيطرة حالة الركود العالمية على الأوضاع المحلية والعالمية. إلا أن كانت هناك بعض التطورات الحاسمة والإيجابية التي كان لها تأثيرا إيجابيا على الأسواق بوجه عام، منها، على سبيل المثال، إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي لفترة رئاسية ثانية واستقرار موقف الإدارة الأمريكية مؤقتا بشأن أزمة الدين الأميركي؛ كذلك انعكست التزام المانيا وفرنسا تجاه إيجاد حل لأزمة الديون في منطقة اليورو على تحسين وضع الأسواق بوجه عام. من الناحية الأخرى، فقد تأثرت الأسواق بغياب ظهور حلول مستدامة في الأفق القريب لحل أزمة الديون الأوروبية، كما كان لإستمرار المخاطر الجيوسياسية في مناطق مختلفة من العالم ومناخ عدم الثقة الذي استبد بأسواق العالم إلى جانب هبوط المعنويات بين المستثمرين أثرا عكسيا على استعجال حالة التعافي والعودة إلى الوضع الطبيعي لنشاط الأعمال التجارية. على المستوى المحلي، فقد أدى استمرار الاحتكاك بين مجلس الأمة والحكومة، خلال العام المنصرم، إلى حالة من الركود المتواصل في قطاع الأعمال الخاصة، ولم تظهر بوادر التحسن حتى بداية العام الجديد، مع انتخابات مجلس الأمة وبدء عمل المجلس الجديد، عندما انعكست بوادر التعاون بين السلطتين على الأوضاع العامة إلى الأفضل؛ وبالنسبة للأوضاع في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فلم تختلف كثيرا عن غيرها من أسواق العالم، خلال السنة الماضية، وبقيت الخطط والبرامج التنموية المختلفة التي أعلن عنها خلال فترة ما بعد الربيع العربي معلقة في ظل غياب الإستقرار في اقتصاديات المناطق المعنية. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص لا يزال يواجه نشاطه ومساهمته في الإقتصاد المحلي وبقدرة مالية محدودة في ضوء أوضاع القطاع الحكومي باعتباره اللاعب الرئيسي، فقد ظهرت مؤشرات الأداء العام عند حدودها الدنيا خلال عام 2012. وباختصار، فقد سجلت نتائج البيانات المالية لشركات الأعمال الخاصة مثل غيرها - على الصعيدين العالمي والمحلي - انخفاضا ملحوظا وكذلك بالنسبة لمعدلات النمو التي تأثرت بحالة الركود العام.

التوقعات

على الرغم من أن سنة 2012 شهدت نموا معتدلا للأعمال الخاصة، إلا أن تسارع وتيرة الأحداث الإيجابية خلال السنة قد ساهم في العودة إلى الأوضاع الطبيعية مع إضفاء شعور من التفاؤل على القطاع، وانعكاس ذلك على بيانات الشركات المالية ونتائج النمو المطرد في عام 2013. نبدأ بالإقتصاد الأمريكي، الذي شهد تقدما سريعا تجاه التعافي، كما برزت بعض المؤشرات الإيجابية الدالة على تحسن سوق العمل ومعدلات ثبات الأسعار ونمو القطاع الخاص، وكذلك بالنسبة لغيرها من الدول الأخرى. على المستوى المحلي، فقد بدأ مجلس الأمة الجديد عمله على نحو يتميز بالنشاط والمرونة كانت نتيجته تمرير عدد ملحوظ من التشريعات القانونية التي تأخر صدورها سابقا نظرا للأوضاع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع الأعمال أصبح أكثر نشاطا وتفاؤلا بما انعكس على معدلات النمو والتحرك الفعلي لتنفيذ مشاريع خطة التنمية بالكويت والتي بدأت بدورها التحرك قدما وعلى نحو أكثر نشاطا. بالتالي، فمن المتوقع سيطرة مزيد من الحركة في مجال النشاط التجاري بمعدلات ضخمة خلال 2013 وعلى مدى السنوات الثلاث القادمة على أقل تقدير، مما سيوفر معه مزيد من فرص النشاط التجاري في كافة القطاعات بشكل عام وإتاحة الفرصة لها لإستغلال طاقاتها للحد الأقصى الممكن وتمكينها من تحقيق مستويات ممتازة من الأرباح. بناء على هذا الافتراض، فقد قمنا بتطوير خطة عمل طويلة الأجل أكثر طموحا مما سبق ونتطلع بالفعل إلى رؤية هذه الخطة تتحقق كاملة.

أداء الشركة والرؤية المستقبلية

بالنظر إلى وضع الأسواق العالمية وكذلك إلى السوق المحلي، فقد حققت الشركة نموا متوسطا مع الحفاظ على نشاط الأعمال خلال سنة 2012. فقد نجحت الشركة في الحفاظ على أعمالها القائمة بينما جذبت عملاء جدد بأصول مدارة بلغت 27 مليون د.ك. كما تمكنت الشركة من ضبط بنود المصروفات كي تتناسب مع الصيغة المعدلة للإيرادات وحققت بذلك ربحا صافيا رمزيا. بالنسبة لإدارة الأصول، فقد وفقت الشركة بفضل خبرة فريق العمل في مكتب الولايات المتحدة الأمريكية وفي الكويت من توفير عائد بنسبة 25% على الحسابات المدارة في مقابل الحد الأقصى التقديري للأسواق العالمية مثل مؤشر داو جونز الذي استقر على 13.72% ومؤشر ستاندرد أند بورز عند 13.41%. كما سعت الشركة إلى تسهيل بعض من أصولها في مجال استثمارات الأسهم الخاصة محققة بذلك معدلات ربحية معقولة.

من ناحية الإلتزام الرقابي، فقد تمكنت الشركة من استكمال متطلبات هيئة أسواق المال الخاصة باستكمال ملف بيانات متكامل عن الشركة لديها؛ كما اهتمت بتعزيز إدارة المخاطر وتشديد الإحكام على نظم ضوابط الرقابة الداخلية، وبدأت الشركة باتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل لجنة الإدارة العامة المختصة بإدارة المخاطر لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر التي تواجهها الشركة. وبهدف تعزيز

مستويات أمن تكنولوجيا المعلومات وحماية البيانات السرية للشركة، فقد لجأت إلى تغيير نظام حماية أمن المعلومات بنظام جديد. كما عقدت الشركة خلال السنة الماضية دورة تدريبية عن مكافحة غسيل الأموال حرصا على الالتزام بحماية مصلحة الشركة والمبادئ الإرشادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. هذا، وقد استصدرت الشركة خلال العام الماضي الموافقات اللازمة لزيادة رأس مال الشركة من 15 مليون د.ك إلى 30 مليون د.ك، استعدادا للإرتفاع المتوقع في الأعمال التجارية في المستقبل القريب في ظل الأجواء المتوقعة من تحسن في أوضاع السوق عامة وعلى أسواق العقارات العالمية على وجه الخصوص. وجاري في الوقت الحاضر إنجاز الاكتتابات اللازمة ذات الصلة، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه قريبا. وبذلك، نكون قد انتهينا تقريبا من عملية إعادة هيكلة الشركة بالكامل ونحن على أتم الإستعداد للإنطلاق بأقصى قوة والإنقضاض على فرص الأعمال بمجرد أن تسمح ظروف السوق بذلك.

عن الآفاق المستقبلية لشركتنا، فإنها تبدو مشرقة للغاية. فإذا ما قارنا ظروف السوق في الولايات المتحدة ووفرة المساكن ذات القيمة الرخيصة هناك وكذلك انخفاض الائتمان على الأصول العقارية في منطقة اليورو، فإن برامج وخطط التنمية في الدول المجاورة من شأنها أن توفر فرصا هائلة للشركات التجارية. وما يعزز من هذه التوقعات هو التعاون محليا بين مجلس الأمة الجديد والحكومة ما يمثل قوة دفع جيدة لتحريك خطة التنمية في الكويت وتحسن أوضاع السوق، خاصة إذا ما اعتبرنا الميزانية المخصصة لمشاريع التنمية والبالغة 30 مليار د.ك. يتوقع حصول شركات القطاع الخاص منها على حصص وفيرة لإنفاقها على مدى الأربع سنوات القادمة. بمعنى آخر، فإن الشركة تتوقع ظهور مزيج من المشاريع المحلية والعالمية على مدى السنوات الأربع القادمة اعتبارا من هذه السنة 2013 سوف تساهم في انتعاش وضع السوق محليا.

توزيع الأرباح

نظرا إلى الأرباح الرمزية المحققة خلال السنة الماضية ومتطلبات توفر السيولة في رأس المال لتلبية احتياجات التوسع في الأعمال التجارية، فقد قرر مجلس الإدارة عدم توزيع أي أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

شكروامتنان

نيابة عن مجلس الإدارة وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن صادق الشكر والامتنان لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح، ومعالي محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد يوسف الهاشل ومعالي رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال السيد صالح مبارك الفلاح، عسى الله سبحانه وتعالى أن يحفظهم جميعا لما يبذلونه من جهد ودعم دائم والقيادة الرشيدة لما فيه رفاه بلادنا وتقدمها الاقتصادي.

كما نود التعبير عن شكرنا للمساهمين الكرام والمستثمرين لثقتهم بنا؛ ويسرنا التعبير عن إصرارنا في أن نواصل الحفاظ على هذه الثقة من خلال الوصول بشركة استراتيجية للإستثمار إلى موقعها بين مصاف الشركات الرائدة في السوق محليا وعالميا ومن خلال تعزيز قيمة استثماراتكم على المدى الطويل.

وأخيرا، نؤكد على شكر جميع موظفي شركة استراتيجية للإستثمار على جهودهم وتفانيهم الذي هو في واقع الأمر يمثل القوة الدافعة الرئيسية وراء إنجاز خطط العمل لشركتنا الطموحة ومن أجل تطويرها كي تصبح تكتلا تجاريا مرموقا مع مرور الوقت.

نظرة إلى الأمام

الآن، وقد انتهى العمل في إعادة الهيكلة وزيادة رأس المال، فقد غدت شركة استراتيجية للإستثمار، مهية أكثر من أي وقت مضى، على مواجهة التحديات والإستعداد لإستيعاب تسارع ظهور فرص الأعمال التجارية؛ فالسوق المحلي والعالمي يخلج بطاقة هائلة من فرص الأعمال التجارية التي سوف ترى النور قريبا. وأنا على ثقة كبيرة في قدرتنا على دعم المساهمين الكرام وفي قدرات فريق الشركة على استغلال هذه الفرص وعلى جعل شركتنا قوة لا يستهان بها. دعونا نقسم على أن نجعل هذه الشركة شركة استثمار رائدة في الأسواق المحلية والدولية.



مشعل ناصر حبيب

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

أعضاء مجلس الإدارة



السيد / مشعل ناصر حبيب
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



السيد / أحمد محمد حسن
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد / حسان كمال قائديه
عضو مجلس إدارة



السيد / سعود عبدالعزيز المنصور
عضو مجلس إدارة



السيدة / أماني إبراهيم العماني
عضو مجلس إدارة



السيد / غازي أحمد العصيمي
عضو مجلس إدارة

شركة إستراتيجيا للاستثمار
شركة مساهمة كويتية عامة
دولة الكويت

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

تقرير عن البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة إستراتيجيا للاستثمار (شركة مساهمة كويتية عامة) "الشركة" وشركاتها التابعة "يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2012 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية إدارة الشركة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وهي أيضاً المسؤولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضروريا لإعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية المجمعة اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية. إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.

إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2012 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة تمسك بحسابات منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة ، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والنظام الأساسي للشركة على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 أو للنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.



د. سعود حمد الحميدي

سجل مراقبي الحسابات رقم 15 فئة أ
من د. سعود حمد الحميدي وشركاه
عضو في بيكرتلي العالمية



بدر عبد الله الوزان

سجل مراجعي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش
الفهد والوزان وشركاهم
الكويت في 21 فبراير 2013

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2012
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2011	2012	إيضاح	
			الموجودات
3,132,010	1,333,510	5	النقد والت نقد المعادل
2,752	1,616		استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل
10,207,200	10,120,877	6	استثمارات متاحة للبيع
134,653	2,074,947	7	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
30,807	27,220		ممتلكات ومعدات
13,507,422	13,558,170		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
249,859	201,334	8	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
			حقوق الملكية
15,000,000	15,000,000	9	رأس المال
460,935	460,935		علاوة إصدار
43,600	44,403		احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية
(258,890)	(170,934)		احتياطي التغير في القيمة العادلة
(1,988,082)	(1,977,568)		خسائر متراكمة
13,257,563	13,356,836		إجمالي حقوق الملكية
13,507,422	13,558,170		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.



مشعل ناصر حبيب
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2011	2012	إيضاح	
			الإيرادات
248,788	220,052	14	أنعاب إدارة
847,552	433,650	10	صافي أرباح الاستثمارات
59,873	15,146		إيرادات فوائد
605,285	26,346		إيرادات أخرى
<u>1,761,498</u>	<u>695,194</u>		
			المصروفات
(449,736)	(443,668)		تكاليف موظفين
(321,508)	(249,319)		مصروفات أخرى
(273,170)	-		تكاليف تمويل
(570,353)	-		خسائر استبعاد موجودات غير ملموسة
(127,100)	8,307		فروق تقييم عملات أجنبية
<u>(1,741,867)</u>	<u>(684,680)</u>		
<u>19,631</u>	<u>10,514</u>		صافي ربح السنة
<u>0.13</u>	<u>0.07</u>	11	ربحية السهم (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2011	2012	إيضاح	
19,631	10,514		ربح السنة
			بنود الدخل الشامل الآخر
(1,322,316)	(43,569)		التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
(1,093,740)	52,487		المحول لبيان الدخل عن بيع استثمارات متاحة للبيع
617,697	79,038	10	انخفاض في قيمة إستثمارات متاحة للبيع
3,423	803		احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية
(1,794,936)	88,759		إجمالي بنود الدخل / (الخسائر) الشامل الآخر
(1,775,305)	99,273		إجمالي الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	خسائر مترابطة	احتياطي التغير في القيمة العادية	احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية	علاوة إصدار	رأس المال
15,032,868	(2,007,713)	1,539,469	40,177	460,935	15,000,000
19,631	19,631	-	-	-	-
(1,322,316)	-	(1,322,316)	-	-	-
(1,093,740)	-	(1,093,740)	-	-	-
617,697	-	617,697	-	-	-
3,423	-	-	3,423	-	-
(1,794,936)	-	(1,798,359)	3,423	-	-
13,257,563	(1,988,082)	(258,890)	43,600	460,935	15,000,000
13,257,563	(1,988,082)	(258,890)	43,600	460,935	15,000,000
13,257,563	(1,988,082)	(258,890)	43,600	460,935	15,000,000
10,514	10,514	-	-	-	-
(43,569)	-	(43,569)	-	-	-
52,487	-	52,487	-	-	-
79,038	-	79,038	-	-	-
803	-	-	803	-	-
88,759	-	87,956	803	-	-
13,356,836	(1,977,568)	(170,934)	44,403	460,935	15,000,000

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

الرصيد كما في 1 يناير 2011
صافي ربح السنة

ينفذ الدخل الشامل الأخرى
التغير في القيمة العادية للاستثمارات المتاحة للبيع
الحول لبيان الدخل عن بيع استثمارات متاحة للبيع
انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع
احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية

إجمالي بنود الدخل / (الخسائر) الشامل الأخرى
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011

الرصيد كما في 1 يناير 2012
صافي ربح السنة

ينفذ الدخل الشامل الأخرى
التغير في القيمة العادية للاستثمارات المتاحة للبيع
الحول لبيان الدخل عن بيع استثمارات متاحة للبيع
انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع
احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية

إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2011	2012	إيضاح	
			التدفقات النقدية من أنشطة العمليات
19,631	10,514		صافي ربح السنة
			تسويات :
23,267	18,106		استهلاكات
273,170	-		تكاليف تمويل
(59,873)	(15,146)		إيرادات فوائد
(847,552)	(433,650)		صافي أرباح استثمارات
(80,690)	-		مخصصات انتفي الغرض منها
570,353	-		خسائر إستبعاد موجودات غير ملموسة
(101,694)	(420,176)		خسائر العمليات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات
448,626	1,136		استثمارات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
318,073	13,662		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(574,593)	(47,722)		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
90,412	(453,100)		صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من أنشطة العمليات
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(8,864,680)	(6,931,953)		المدفوع لشراء استثمارات مالية متاحة للبيع
4,605,850	5,231,480		المحصل من بيع استثمارات مالية متاحة للبيع
(27,203)	(14,519)		مدفوعات لشراء ممتلكات ومعدات
217,888	354,446	10	توزيعات أرباح مستلمة
59,873	15,146		فوائد دائنة مستلمة
(4,008,272)	(1,345,400)		صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(6,096,891)	-		المدفوع للبنوك
(639,392)	-		أعباء تمويل مدفوعة
(6,736,283)	-		صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(10,654,143)	(1,798,500)		النقص في النقد والنقد المعادل
13,786,153	3,132,010		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
3,132,010	1,333,510		النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1. نبذة عن المجموعة

أن شركة استراتيجيا للاستثمار (ش.م.ك. عامة) هي شركة مساهمة كويتية تأسست بالكويت في 1998 وتقوم بأنشطة الاستثمار لحسابها الخاص ونيابة عن عملائها وإدارة المحافظ والصناديق وهي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. تم إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 ديسمبر 2008. يقع المقر الرئيسي المسجل للشركة في برج النصر، شارع فهد السالم، القيلة، ص.ب. 1346، الكويت. إن هذه البيانات المالية المجمعة، تتضمن البيانات المالية للشركة وشركاتها التابعة المبينة أدناه والمملوكة بالكامل، ويشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة".

نسبة الملكية (%)	النشاط	بلد التأسيس	إسم الشركة
100	مدير ومستشار استثمار	الولايات المتحدة الأمريكية	إستراتيجيا انفستورز إنك
100	مدير استثمار وخدمات استشارية	المملكة المتحدة	ماركي فند مانجر لمتد
100	مدير ومستشار استثمار لصناديق عقارية	انتيجوا وبرمودا	إستراتيجيا انفستورز سيرفيسز ليمتد
100	استثمارات	كايمان	إستراتيجيا برايفت إيكوتي ليمتد

لأغراض التجميع، تم الاعتماد على المعلومات المالية المعدة بواسطة إدارات الشركات التابعة. بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 290,661 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2012 (368,432 دينار كويتي - 31 ديسمبر 2011)، كما بلغت خسائرها 5,947 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (103,318 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011).

تم اعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 من قبل مساهمي الشركة في 16 مايو 2012 وتم اعتماد عدم توزيع أرباح.

بتاريخ 26 نوفمبر 2012 صدر قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 29 نوفمبر 2012 ليحل محل قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960، ويعمل بالقانون الجديد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وعلى الشركات أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ سريانه. تقوم الشركة حالياً باتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن. تم الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة في 21 فبراير 2013.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الأدوات المالية حيث يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة والجديدة

معايير جديدة ومعدلة واجبة التطبيق

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات - تحويلات الموجودات المالية

يتطلب التعديل إفصاحات إضافية حول الموجودات المالية التي تم تحويلها ولكن لم يتم استبعادها ليتمكن مستخدمو البيانات المالية من إدراك العلاقة بين تلك الموجودات التي لم يتم استبعادها والمطلوبات المرتبطة بها. إضافة إلى ذلك، يتطلب التعديل إفصاحات حول السيطرة المستمرة للشركات على الموجودات المستبعدة حتى يتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم طبيعة استمرار المجموعة في السيطرة على تلك الموجودات المستبعدة والمخاطر المرتبطة بها. لا تمتلك المجموعة أي موجودات لها نفس الخصائص ولذلك ليس له تأثير على عرض البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

معيار المحاسبة الدولي 12: ضرائب الدخل: استرداد الموجودات الأساسية

وفقا للتعديل، يفترض أن يتم استرداد كامل قيمة الاستثمارات العقارية التي يتم قياسها باستخدام نموذج القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 40 عند البيع وذلك بغرض قياس الضرائب المؤجلة إلا إذا دحض هذا الافتراض. لا يوجد أثر لذلك التعديل على البيانات المالية للمجموعة.

معايير جديدة ومعدلة صدرت ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد

- المعيار الدولي للتقارير المالية 7: الأدوات المالية - الإفصاحات
- المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية - التصنيف والقياس
- المعيار الدولي للتقارير المالية 10: البيانات المالية المجمعة
- المعيار الدولي للتقارير المالية 11: الترتيبات المشتركة
- المعيار الدولي للتقارير المالية 12: الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى
- المعيار الدولي للتقارير المالية 13: قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي 1: عرض البيانات المالية
- معيار المحاسبة الدولي 19: مزايا الموظفين
- معيار المحاسبة الدولي 27: البيانات المالية المنفصلة.
- معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة
- معيار المحاسبة الدولي 23: الأدوات المالية - العرض

لم تقم المجموعة بتطبيق هذه المعايير الجديدة أو المعدلة. فيما يلي أهم هذه المتغيرات المتعلقة بأنشطة المجموعة.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2012

معيار المحاسبة الدولي رقم 1: عرض البيانات المالية

تتطلب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 جمع البنود المعروضة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن قسمين (أ) البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل (ب) بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقا ضمن بيان الدخل عند تحقق شروط محددة. يؤثر التعديل على العرض فقط وليس له تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10: البيانات المالية المجمعة

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 يحل محل إجراءات التجميع الموضحة في معيار المحاسبة الدولي رقم 27: «البيانات المالية المجمعة والمنفصلة» وتلك الموضحة في التفسير رقم 12: «التجميع - المؤسسات ذات الأغراض الخاصة» وفقا لمتطلبات ذلك المعيار، يتم التجميع على أساس واحد فقط وهو السيطرة. يقدم المعيار تعريف جديد للسيطرة يتكون من ثلاث عناصر (أ) التحكم في الشركة المستثمر فيها (ب) التعرض للمخاطر أو الحقوق في العوائد المتغيرة نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر فيها (ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر فيها للتأثير على العوائد. تتوقع المجموعة ألا يكون لذلك المعيار أثر مادي على البيانات المالية للمجموعة. نتيجة لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و 12 سوف يقتصر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 27 على المحاسبة عن الشركات التابعة والشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة. لا تقوم المجموعة بعرض بيانات مالية منفصلة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11: المشروعات المشتركة

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 13: «الحصص في المشاريع المشتركة». ألغى المعيار خيار تطبيق طريقة التجميع النسبي عند المحاسبة عن الشركات تحت السيطرة المشتركة. بدلا من ذلك، يتطلب المعيار المحاسبة عن المشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. لا يوجد تأثير لذلك المعيار على البيانات المالية للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12: الإفصاح عن الحقوق في منشآت أخرى

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 هو معيار إفصاحات ويطبق على الشركات التي تمتلك مساهمات في شركات تابعة ومشاريع مشتركة وشركات زميلة و/أو شركات تابعة غير مجمعة. بشكل عام، إن متطلبات الإفصاح في معيار 12 تعتبر أكثر شمولية من متطلبات

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الإفصاح في المعايير الحالية.

نتيجة لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية 11 و 21 ، تم إعادة تسمية معيار المحاسبة الدولي 28 إلى «الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة» ويوضح المعيار المعدل كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية للمشاريع المشتركة بالإضافة إلى الشركات الزميلة. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13: قياس القيمة العادلة

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 مصدرا واحدا للاسترشاد لقياسات القيمة العادلة والافصاحات المتعلقة بها. يضع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 تعريفاً للقيمة العادلة وإطاراً لقياسها، ويتطلب إفصاحات عن قياسات القيمة العادلة. تتوقع المجموعة أن تتأثر بعض المبالغ التي يتم التقرير عنها ضمن البيانات المالية نتيجة تطبيق ذلك المعيار الجديد بالإضافة إلى إفصاحات أكثر شمولية.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014

معيار المحاسبة الدولي 32 «الأدوات المالية- العرض» والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 «الأدوات المالية- الإفصاح» تعالج التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 مشاكل التطبيق الحالية المتعلقة بمتطلبات اجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتوضح بشكل خاص المقصود بـ «حق قانوني حالي ملزم لإجراء المقاصة». تتطلب التعديلات على المعيار 7 من الشركات أن تفصح عن معلومات حول حقوق التقاص والترتيبات المتعلقة بها. إن التعديلات على المعيار 7 واجبة التطبيق على الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2013 وبأثر رجعي. بينما لا تعتبر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 واجبة التطبيق قبل 1 يناير 2014 وتطبق بأثر رجعي.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

يقدم المعيار متطلبات جديدة لتصنيف وقياس واستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية. تتوقع المجموعة أن يكون لتطبيق هذا المعيار أثر على البيانات المتعلقة بموجوداتها ومطلوباتها المالية، إلا أنه يصعب في الوقت الحالي تحديد تقدير مناسب للأثر لحين استكمال دراسة تفصيلية لذلك المعيار.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة والشركات (متضمنه الشركات ذات الأغراض الخاصة) التي تسيطر عليها "الشركات التابعة". توجد السيطرة عندما يكون لدى المجموعة القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لكي تستفيد من أنشطتها.

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الشركات التابعة المقتناة والمستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الشامل المجمع من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستبعاد الفعلي. يتم توزيع اجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة بين ملاك الشركة والجهات غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك وجود عجز في حقوق الجهات غير المسيطرة.

إذا لزم الأمر، يتم تعديل السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة التابعة لتوحيدها مع السياسات المحاسبية المطبقة في المجموعة.

يتم استبعاد كافة المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم اثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين:

(أ) اجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

(ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. ويتم المحاسبة عن أى مكونات أخرى مدرجة مباشرة فى حقوق الملكية كما لو تم استبعاد الموجودات المتعلقة بها (بمعنى ان يتم تحويلها الى بيان الدخل أو إلى الأرباح المرحلة مباشرة). تسجل أى حصة متبقية من الاستثمارات فى الشركة التابعة "سابقاً" فى تاريخ فقد السيطرة بالقيمة العادلة كإعتراف مبدئى لتلك الحصة على أن يتم المحاسبة عنها لاحقاً وفقاً لمتطلبات المعايير ذات العلاقة.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الاقتناء فى المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للاقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها باجمالى القيمة العادلة للموجودات المحولة فى تاريخ الاقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة التابعة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الاقتناء. يتم اثبات تكلفة الإقتناء بصفة عامة فى بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئى للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة فى عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة فى تاريخ الاقتناء، بإستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة فى الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأى حصة مقتناة فى السابق عن صافى قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما فى تاريخ الاقتناء. فى حال زيادة صافى قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة فى الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأى حصة مقتناة فى السابق، يتم ادراج تلك الزيادة مباشرة فى بيان الدخل المجمع كأرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة فى الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة فى صافى الموجودات المحددة للشركة المقتناة أو بالقيمة العادلة لتلك الحصة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً فى الشركة المقتناة بالقيمة العادلة فى تاريخ الاقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة - إن وجدت - فى بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها فى بيان الدخل الشامل المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن اقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما فى تاريخ الإقتناء ناقصاً خسائر الإنخفاض فى القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض فى قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التى من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض فى قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات.

إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض فى القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أى شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض فى القيمة متعلقة بالشهرة فى بيان الدخل مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض فى القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها فى الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أحد وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها فى الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئى (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال بيان الدخل"). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالاقتناء مباشرة فى بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومدينون. تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناء على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الاقتناء. يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بقيمتها العادلة، ويتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل. تتضمن الأرباح المثبتة في بيان الدخل التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.

القروض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينون (الذمم التجارية والمدينون الآخرون والنقد والنقد المعادل) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوما منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كقروض ومدينون أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة.

في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات «المتاحة للبيع»، يتم تحويل رصيد احتياطي التغير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجمع. يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوقة بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي - نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل أو لتلك المجموعة من الأصول سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

إن الدليل الموضوعي للانخفاض في محفظة العملاء يمكن أن يتضمن خبرة المجموعة السابقة حول امكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

للتدفقات النقدية مخصصة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم اعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. في حال التحصيل اللاحق للذمم التي سبق اعدامها فيتم ادراجها في بيان الدخل.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل للسنة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة في الأسهم المصنفة كمستحقة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً في بيان الدخل الشامل.

عدم التحقق

يتم حذف الأدوات المالية من الدفاتر عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذه الأداة أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتهما في الأصل إلى طرف آخر. في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية «متضمنة القروض والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى» بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم ادراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الافتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالي فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنون في بيان الدخل.

2.3.3 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل المجمع للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

تستهلك الممتلكات والمنشآت والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة لها. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الدخل المجمع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2.3.4 إنخفاض في قيمة الموجودات الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية. ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم عدم إثبات الانخفاض في القيمة في السابق. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة.

2.3.5 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوقة فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.6 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزاي محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام المجموعة.

2.3.7 تحقق الإيراد

يتم تسجيل أرباح بيع الاستثمارات عند إتمام عملية البيع، وتدرج التوزيعات العائدة على الاستثمارات في أسهم عند ثبوت الحق في استلامها، ويتم إدراج إيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني على فترة استحقاق الموجودات المرتبطة بها باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم إدراج أتعاب إدارة المحافظ على أساس الاستحقاق.

2.3.8 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم معالجة كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات في بيان المركز المالي بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.9 تكاليف الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الاقتراض التي تتعلق مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصول مؤهلة للرسملة - التي تستغرق فترة انشاءها أو تجهيزها فترات طويلة لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع - كجزء من تكلفة الأصل وذلك لحين الانتهاء من تجهيزها للاستخدام أو البيع. يتم الاعتراف بباقي تكاليف الاقتراض كمصاريف في الفترة التي تكبدت فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2.3.10 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية الى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية.

يتم اثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملة أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل.

شركات المجموعة

يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي لكافة شركات المجموعة والتي لها عملة تشغيل مختلفة عن عملة العرض (بخلاف الشركات التي تمارس أنشطتها في بلاد تعاني من معدلات تضخم عالية جداً) إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي باستخدام سعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية.
- يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في بيان الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف.
- يتم إثبات ناتج الترجمة في بند مستقل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

2.3.11 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.12 موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

2.3.13 معلومات القطاع

يتم التقرير عن قطاعات التشغيل بطريقة تتطابق مع التقارير الداخلية المقدمة الى صانع القرار التشغيلي الرئيسي.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية ، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة لمعدل الفائدة، ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السوق) و مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

(أ) خطر السوق

مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المجموعة لخطر العملات الأجنبية الناتج بشكل أساسي من التعامل في الأدوات المالية بالدولار الأمريكي. إن خطر العملات الأجنبية ينتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية للمجموعة. قامت المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام. كذلك يتم التعامل مع مؤسسات مالية ذات خبرة في هذا المجال بحيث تقوم بتزويد المجموعة بالرأي الاستشاري في حال وجود أي تغير جوهري في أسعار العملة الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

في حالة تغير سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنسبة 5٪ كما في 31 ديسمبر فإن صافي ربح المجموعة وحقوق الملكية كانت سوف تتغير بمبلغ 89,133 دينار كويتي (72,914 دينار كويتي: 2011).
فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الهامة كما في 31 ديسمبر:

2011	2012	
1,452,768	1,675,751	الدولار الأمريكي/ فائض

مخاطر القيمة العادلة

إن مخاطر القيمة العادلة هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. إن المجموعة معرضة لمخاطر السعر من خلال استثماراتها المبوبة في البيانات المالية المجمعة كاستثمارات متاحة للبيع وإستثمارات بالقيمة العادلة - بيان الدخل.

تقوم المجموعة بإدارة هذا الخطر من خلال مراقبة أسعار السوق في حال كون هذه الاستثمارات متداولة في أسواق نشطة بالإضافة إلى إجراء التقييم الدوري للبيانات المالية للشركات المستثمر فيها والتوصل للقيمة العادلة من خلال المعلومات المالية المتاحة للاستثمارات الأخرى.

فيما يلي تحليل للحساسية يوضح أثر التغير في مؤشرات الأسواق المالية على أعمال المجموعة وكذلك حقوق الملكية. إن هذا التحليل قائم على أساس التغير في هذا المؤشر بنسبة 5٪.

الأثر على حقوق الملكية

2011	2012	
429,334	437,782	مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية
12,103	-	أخرى

مخاطر أسعار الفائدة

هي مخاطر تذبذب الأداة نتيجة التغيرات في أسعار معدلات الفائدة في السوق. تتعرض إيرادات المجموعة لأخطار التغير في أسعار الفائدة نتيجة لاحتفاظها بودائع وحصولها على تسهيلات بنكية. إن خطر سعر الفائدة ينتج عن تغير معدلات الفائدة المتغيرة على الودائع والتسهيلات البنكية والتي تعرض المجموعة إلى خطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة.

تقوم المجموعة لإدارة هذا الخطر بربط الودائع لآجال زمنية قصيرة نسبياً، كما تقوم المجموعة بدراسة المعطيات المعلقة بأسعار الفائدة بصفة دورية لتقييم احتمالية إنخفاض أو زيادة أسعار الفائدة للفترة القادمة وأثر ذلك على التدفقات النقدية وأرباح المجموعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للحد من ذلك الأثر.

لا تتعرض المجموعة لخطر سعر الفائدة بشكل هام.

(ب) خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوي المجموعة من خلال مراقبة سياسة الائتمان على أساس مستمر مع مراعاة عدم تركيز الائتمان.

إن الموجودات المعرضة لخطر الائتمان هي النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدينون. تقوم المجموعة بالاحتفاظ بالنقد والنقد المعادل لدى جهات ومؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية عالية، لا تقوم المجموعة بمنح ائتمان إلا في حدود متطلبات النشاط الاعتيادي وذلك بعد أخذ في الاعتبار المركز المالي للعملاء والخبرة السابقة في التعامل والسمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

(ج) خطر السيولة

هي خطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

إن إدارة خطر السيولة تتمثل بشكل أساسي في الاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والأدوات المالية عالية السيولة واثابة الموارد المالية لتلبية احتياجات المجموعة من السيولة.

تقوم المجموعة بمراقبة خطر السيولة من خلال الاحتفاظ بمجموعة من الاستثمارات المالية سريعة السيولة مما يتيح للمجموعة إمكانية توفير السيولة المطلوبة في حال الاحتياج إليها. بالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة المجموعة بدراسة درجة سيولة هذه الاستثمارات بصفة دورية وتصحيح تركيبة الأصول في حال وجود حاجة لذلك.

إن كافة الإلتزامات القائمة كما في 31 ديسمبر 2012، 2011 تستحق السداد خلال سنة من تاريخ البيانات المالية.

3.2 مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسماليها للتأكد من إن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للمساهمين من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس المال للمجموعة من صافي الديون (القروض مخصصاً منها النقد وأرصدة البنوك) وحقوق الملكية متضمنة رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة.

تتمثل إستراتيجية الإدارة حالياً في إستخدام التمويل الذاتي لأنشطة المجموعة بدلاً من الإعتماد على الديون. تقرر زيادة رأس مال الشركة من 15 إلى 30 مليون دينار كويتي (إيضاح 9.1).

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية بقياسات وظروف محددة ويتم تداولها في سوق نشط وفقاً لأسعار السوق.
- يتم تحديد القيمة العادلة لباقي الموجودات والالتزامات المالية الأخرى وفقاً لطرق تسعير بناء على التدفقات النقدية المخصومة.
- إن الجدول الوارد أدناه يوضح تحليل للأدوات المالية والتي يتم إعادة قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة وفقاً لثلاث مستويات لتحديد تلك القيم:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للأدوات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة أو الأسعار المعلنة من مديري الصناديق المستثمر فيها أو طرق تقييم أخرى والتي تكون فيها كافة المدخلات الهامة تستند إلى معلومات سوق مقارنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند أي عوامل مدخلات هامة فيها إلى معلومات سوق مقارنة.

الجدول التالي يوضح تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب المستويات المذكورة أعلاه:

2012

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
8,755,633	281,137	1,084,107	10,120,877
-	1,616	-	1,616
استثمارات متاحة للبيع			
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من			
خلال بيان الدخل			

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2011

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
8,632,484	-	1,574,716	10,207,200
-	2,752	-	2,752

استثمارات متاحة للبيع
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

4. التقديرات المحاسبية الهامة

4.1 التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

وفقاً لتطبيقات السياسات المتبعة من المجموعة فإن الإدارة مطالبة بتحديد التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات والتي ليست لها أى مصادر أخرى للتقييم. إن التقديرات تعتمد على الخبرة السابقة وعناصر أخرى يمكن الاعتماد عليها. إن التقديرات المحاسبية بطبيعة تعريفها نادراً ما تقارب النتائج الفعلية.

إن التقديرات والافتراضات يتم مراجعتها بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل في التقديرات في الفترة التي تم تعديل التقدير بها أو في الفترة الحالية والمستقبلية.

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تحدد المجموعة الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن «المتاحة للبيع»، إن تحديد ما هو طويل الأجل أو مادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور في المركز المالي في الشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية.

5. النقد والنقد المعادل

2011	2012
453,259	1,333,104
2,678,440	-
311	406
3,132,010	1,333,510

نقد لدى البنوك و بالصندوق
ودائع لأجل
نقد بالمحافظ

6. استثمارات متاحة للبيع

2011	2012
8,632,484	8,755,633
655,062	710,182
919,654	655,062
10,207,200	10,120,877

أسهم مسعرة
أسهم غير مسعرة
صناديق

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

- تم إدراج الاستثمارات المتاحة للبيع الغير مسعرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة نظراً لعدم إمكانية الوصول إلى قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها .
- بلغت خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها خلال السنة 79,038 دينار كويتي (إيضاح 10).
- فيما يلي تحليل الاستثمارات المتاحة للبيع بالعملات كما في 31 ديسمبر :

2011	2012	
9,524,316	9,396,883	دينار كويتي
427,013	710,182	دولار أمريكي
242,059	-	ريال سعودي
13,812	13,812	عملات أخرى
10,207,200	10,120,877	

7. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2011	2012	
58,963	57,257	آتعاب إدارة - بالصافي
425,725	424,038	مدينون
-	1,953,956	المستحق عن بيع استثمارات (❖)
39,590	29,321	مصرفات مدفوعة مقدماً
524,278	2,464,572	
(389,625)	(389,625)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
134,653	2,074,947	

(❖) يتضمن المبلغ المستحق عن بيع إستثمارات 1,313,624 دينار كويتي مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة وقد تم تحصيل ذلك المبلغ خلال الفترة اللاحقة.

8. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2011	2012	
40,188	19,192	مصاريف مستحقة
209,671	182,142	أخرى
249,859	201,334	

9. رأس المال والإحتياطيات

9.1 رأس المال

قرر المساهمين في الجمعية العمومية المنعقدة في 16 مايو 2012 زيادة رأس المال من 15 إلى 30 مليون دينار كويتي من خلال إصدار عدد 150 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس و 2 فلس علاوة إصدار للمساهمين الحاليين وتدفع عن طريق دفعة واحدة. تم التأشير في السجل التجاري بذلك. قام مجلس الإدارة بتاريخ 31 يناير 2013 باستدعاء تلك الزيادة.

كما في 31 ديسمبر 2012، بلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل 15,000,000 دينار كويتي مقسماً إلى 150,000,000 سهم قيمة السهم الواحد 100 فلس وجميعها أسهم نقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

9.2 الإحتياطي الإجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للجمعية العمومية وقف هذا التحويل إذا زاد الإحتياطي القانوني على نصف رأس مال الشركة. يجوز استعمال هذا الإحتياطي لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح المجموعة بتأمين هذا الحد وإذا زاد الإحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة جاز للجمعية العمومية أن تقرر استعمال ما زاد على هذا الحد في الأوجه التي تراها لصالح الشركة ومساهميها .

9.3 الإحتياطي العام

وفقاً للنظام الأساسي للشركة ، يقتطع 1% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والزكاة إلى حساب الإحتياطي العام يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليه الجمعية العمومية. يمكن إيقاف هذا التحويل السنوي بموجب قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة.

10. صافي أرباح الاستثمارات

2011	2012	
(38,624)	-	خسائر محققة من استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل
1,285,985	158,242	أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع
217,888	354,446	توزيعات أرباح نقدية
(617,697)	(79,038)	خسائر انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع
847,552	433,650	

11. ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم بقسمة صافي ربح السنة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة كالتالي :

2011	2012	
19,631	10,514	صافي ربح السنة
150,000,000	150,000,000	المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة (سهم)
0.13	0.07	ربحية السهم (فلس)

12. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مساهمي الشركة الذين لهم تمثيل في مجلس الإدارة وكبار المساهمين وكذلك الشركات التي يشارك في عضوية مجلس إدارتها أعضاء مجلس إدارة الشركة والشركات الزميلة. في إطار النشاط العادي للمجموعة، تضمنت معاملات المجموعة خلال السنة معاملات مع أطراف ذات صلة، وقد تم إدراج تلك المعاملات ضمن البيانات المالية كما يلي :

2011	2012	
		المعاملات
175,551	191,570	رواتب ومزايا أخرى
12,481	39,394	مكافآت نهاية الخدمة
		الأرصدة
79,817	98,666	دائنون وأرصدة دائنة أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

يتضمن بند الرواتب والمزايا الأخرى مبلغ 6,000 دينار كويتي يتمثل في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لسنة 2011 والتي تم الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية للمساهمين في 16 مايو 2012.

13. موجودات أمانة

تدير المجموعة محافظ استثمارية نيابة عن عملاء وتحفظ بأرصدة نقدية وأوراق مالية في حسابات أمانة لا تعكسها البيانات المالية للمجموعة. إن مجموع قيمة الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة من قبل المجموعة يبلغ 27,086,524 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2012 (29,584,480 دينار كويتي - 2011).

إن إجمالي إيرادات أنعاب الإدارة خلال السنة المنتهية يبلغ 220,052 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2012 (248,788 دينار كويتي - 2011).

14. معلومات القطاعات

تنظم المجموعة لأغراض الإدارة في قطاعين رئيسيين للأعمال. فيما يلي الأنشطة الرئيسية والخدمات التي تدرج تحت هذين القطاعين:

أنشطة الاستثمارات	أنشطة استثمار المجموعة في أوراق مالية وصناديق استثمارية وإقراض الشركات والأفراد وإدارة متطلبات السيولة للمجموعة.
خدمات إدارة الاستثمارات والاستشارات	إدارة محافظ الاستثمار المباشرة وغير المباشرة وإدارة الصناديق الاستثمارية المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التمويل الهيكلي والخدمات المالية الأخرى ذات الصلة.

تراقب الإدارة نتائج قطاعات التشغيل بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات استناداً إلى العائد القطاعي على الاستثمارات. لا يوجد لدى المجموعة معاملات هامة فيما بين القطاعات.

يعرض الجدول التالي المعلومات حول إيرادات فيما يتعلق بقطاعات أعمال المجموعة:

المجموع	خدمات إدارة الاستثمارات والاستشارات	أنشطة الاستثمارات	
السنة المنتهية في 2012 :			
695,194	220,052	475,142	إيرادات
10,514	(7,051)	17,565	نتائج أعمال
السنة المنتهية في 2011 :			
1,156,213	248,788	907,425	إيرادات موزعة
605,285	-	-	إيرادات غير موزعة
(585,654)	(321,565)	(264,089)	نتائج أعمال
19,631			

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

يعرض الجدول التالي معلومات حول موجودات القطاعات:

المجموع	خدمات إدارة الاستثمارات والاستشارات	إدارة الاستثمارات الخاصة	
13,558,170	57,257	13,500,913	في 31 ديسمبر 2012
13,507,422	58,963	13,448,459	في 31 ديسمبر 2011

التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات

فيما يلي التقسيم الجغرافي للقطاعات:-

2012

الإجمالي	أوروبا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط	
695,194	184,039	21,725	489,430	إيرادات القطاع
684,680	34,890	104,340	545,450	مصروفات القطاع
13,558,170	356,692	227,236	12,974,242	الموجودات

2011

الإجمالي	أوروبا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط	
1,761,498	210,694	(194,945)	1,745,749	إيرادات القطاع
1,741,867	607,214	130,227	1,004,426	مصروفات القطاع
13,507,422	142,686	246,293	13,118,443	الموجودات